أزمة التسيير المحلي وأثرها على التنمية المحلية في الجزائر

Local Management crisis and Local development

ملال مختارية،[1] تحت إشراف الأستاذ : د/جمال زيدان،[2]

[1] باحثة دكتوراه ، بمخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات " إتمام"، جامعة سعيدة

mellal.mascara@gmail.com

[2] أستاذ محاضر -أ- بجامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة-

zidaned62@gmail.com

تاريخ الإرسال 2020/05/07 تاريخ القبول: 2020/06/25 تاريخ النشر: 2022/10/15

ملخص:

إن فشل العديد من السياسات على المستوى المحلي شكل عائقا أمام التنمية المحلية في الجزائر.ويعود هذا الفشل لعدة أسباب سوء التسيير محورها الأساسي، و رغم كل المساعي والجهود التي تبذلها السلطات المركزية في توفير بيئة مناسبة على المستوى الداخلي و الخارجي للعمل من أجل خدمة المواطن المحلي و تحقيق مطالبه، إلا أن الواقع الملموس يعكس أزمة تسيير على المستوى المحلي تشكل تحديا كبيرا يجب على الجماعات المحلية تخطيه لتحقيق الأهداف التنموية.

حيث سنهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقديم تحليل موضوعي حول واقع التسيير داخل الجماعات المحلية في الجزائر،وما هي الأسباب التي تشكل هذه الأزمة ،وما مدى تأثيرها على التنمية المحلية في مجمل أبعادها.

كلمات مفتاحية: التسيير -الإدارة المحلية-التنمية المحلية .

Abstract:

The failure of many policies at the local level has been an impediment to local development in Algeria. This is due to several reasons that mismanagement is its main focus, and despite all the efforts and efforts made by the central authorities in providing an appropriate

environment at the internal and external levels to work in order to serve the local citizen and achieve his demands, but the tangible reality reflects a crisis of management at the local level that represents a challenge Significant local collectivitie must overcome to achieve development goals.

Where we will aim through this study to provide an objective analysis on the reality of management within the local collectivitie in Algeria, what are the most important reasons that constitute this crisis,and the exten of its impact on local development in all its dimensions.

Keywords: *management- local administration- local development*

1- المؤلف المرسل: مختارية ملال **الإيميل:** mellal.mascara@gmail.com

مقدمة :

تلعب الإدارة دورا كبيرا في نجاح السياسات والمشاريع التنموية، فالتنفيذ الجيد لخطط التنمية محور اهتمام الكثير من الدول ،لذا أصبح تقدم الدول ونجاحها في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يقاس بمدى قوة وكفاءة إدارتها في تسيير هذه المشاريع.خاصة في ظل مفاهيم جديدة وفقا لمتطلبات العولمة،فالإدارة المحلية لم تعد العنصر الوحيد في تحقيق التنمية المحلية ،بل تقلص دورها في ظل المنادات بإشراك المجتمع المحلي من أفراد وجماعات المجتمع المدني والقطاع الخاص ،إضافة إلى تعزيز العلاقات الخارجية وإقامة شراكة التعاون اللامركزي ،فهذا الانفتاح جعل من الضروري على الإدارة المحلية الجزائرية الانسياق وراء كل التطورات الحاصلة في مجال تسيير الإدارة المحلية ،وتطبيق كل المؤشرات الجديدة من الحوكمة ،والديمقراطية التشاركية ،والتسيير العمومي الجديد ،والإدارة الالكترونية ،والتنمية المستدامة

وغيرها .من أجل تحقيق التنمية المحلية في كل المجالات والخروج من الأزمات المحلية التي تعرفها البلديات الجزائرية ،والقضاء على مظاهر الفساد والرداءة في التسيير المحلي. لذا وضعت عدة إصلاحات ومشاريع من أجل تفعيل التنمية المحلية منها مشروع "كابدال" (التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية) ، سُجِّل هذا المشروع ضمن شراكة وزارة الداخلية الجزائرية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية و مفوضية الاتحاد الأوربي، إذ يضم المشروع 10 عشر بلديات نموذجية على مستوى القطر الوطني لمدة 5خمسة سنوات وذلك بغلاف مالي يقدر بـــ حوالي 13مليون دولار.إضافة إلى مشروع قانون الجماعات المحلية الجديد لسنة 2018،والذي ينتظر تجسيده في قانون فعلي للجماعات المحلية، والدورات التكوينية للموظفين والمسيريين المحليين،والدعم المالي المقدم من طرف السلطات المركزية. ورغم كل هذه المساعي التي تنتهجها الإدارة المركزية لرفع مستوى التسيير على مستوى الجماعات المحلية من برامج وخطط للتنمية،خالفت الواقع الملموس الذي يعكس أزمة حقيقية تنحصر أساسا في أزمة تسيير .من هنا تتمحور إشكالية الدراسة في : **ما مدى تأثير أزمة التسيير المحلي على التنمية المحلية في الجزائر، وما هي آليات الخروج من هذه الأزمة ؟.**

ولمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ،وفقا للتقسيم الأتي:

1 - واقع التسيير المحلي في الجزائر(قراءة في الأسباب):

يبنى تطور مختلف السياسات في الدول التي حققت التنمية على متغير هام هو الإدارة بمختلف مستوياتها،و نجاعتها في التسيير للخطط والبرامج التنموية،إلا أن الجزائر رغم توفر العديد من عوامل تحقيق التنمية المحلية،إلا أننا مازلنا نشاهد العديد من التخبطات والمشاكل التي تعرفها الإدارة المحلية، و الذي راجع بالدرجة الأولى للتسيير الذي يعرف أزمة حقيقية .لذا سنلخص هذا

العنوان الرئيسي إلى فرعين،عنوان فرعي أول بعنوان مفاهيم الدراسة،أما الثاني تحت عنوان الأسباب الحقيقية لوجود أزمة تسييرية محلية.

1-1- مفاهيم الدراسة:

من خلال هذا المطلب سيتم القاء الضوء بصورة بسيطة حول مفاهيم ومتغيرات الدراسة .

أ- التسيير : ارتبط مفهوم التسيير بوجهات نظر مختلفة للعديد من المفكرين والمدارس الإدارية ، حيث عرف **فريدريك تايلور Taylor Frederik**(أحد رواد المدرسة الإدارية الكلاسيكية) ، التسيير على أنه:" علم مبني على قواعد وأصول علمية قابلة للتطبيق على مختلف أوجه النشاطات الإنسانية "[1].

وعرفه **هنري فايول Henri Fayol** :" هو أن تتنبأ وتخطط وتنظم وتصدر الأوامر وتنسق وتراقب"[2].

أما الأستاذ **محمد رفيق** فيرى بأن التسيير هو" تلك العمليات المنسقة ،المتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة فهو باختصار تحديد الأهداف وتنسيق جهود الأشخاص لبلوغها"[3].

من خلال هذه التعاريف يتضح أن التسيير يقوم على الأسلوب العلمي وفقا للوظائف الادارية الهامة من تخطيط وتنظيم وتنسيق ومراقبة والقيادة ؛ وعلى خلاف هذا الطرح ترى المدرسة السلوكية لتعطي توجها إضافيا قائم على الاهتمام بالمعنضر البشري وبانشغالاته ، فهو ليس مجرد آلة داخل المؤسسة ،بل هو جزء من التنظيم القائم روح العمل الجماعي ،والتحفيز المعنوي .لتجمع المدرسة هنا بين التظيم الرسمي في التسيير والتنظيم غير الرسمي.

ب- الإدارة المحلية :

تعرف الإدارة المحلية على أنها: "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري في الدولة،يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تمارس ما نسب إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية

ويستهدف نظام الإدارة المحلية تحقيق عدة أهداف من أهمها المشاركة في إدارة الإقليم المحلي،وبتقديم أفضل الخدمات للمواطنين ،والنهوض بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[4].

ج- التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية في عشرية الستينيات بعد العديد من النقاشات إلى أثيرت حول تهيئة الإقليم وإعداد التراب ،نتيجة للتباينات المكانية المتواجدة بين الجهات والمناطق،حيث كان العالم الريفي هوالحقل الأول لتطبيق هذا المفهوم،ليتجاوز بعد ذلك الريف وينتقل إلى الوحدات المحلية ككل. وقد اكتسبت التنمية المحلية اهتماما متزايدا باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة[5].

تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية:"العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن"[6].

وهناك من يرى أن التنمية المحلية حركة من خلالها يتم تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع[7].

بالإضافة إلى أنها مجموعة السياسات والمشروعات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة لتلك المجتمعات[8].

تعتمد التنمية المحلية على تفعيل كل الموارد الموجودة بالمجتمع المحلي ،على اعتبار أن هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهم في إحداث التغيير وصناعة الأفضل،كما تنبني عل إستراتيجية العمل من الأسفل ،أي أن العمل القاعدي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية[9].

كل هذه المفاهيم ركزت على الجانب المادي في طرحها للمفهوم باعتباره الهدف الأساسي للتنمية المحلية ،التي تحقق لاشباع رغبات المواطن.هذا شيءأساسي بطبيعة الحال، لكن كذلك تستطيع التنمية المحلية تحقيق الهدف المعنوي و النفسي للموطن ،من خلال شعوره بالرضا وتحفيزه على المشاركة في مختلف المشاريع التي تهم إقليمه.

2-1- الأسباب الحقيقية لوجود أزمة تسييرية محلية:

تتمثل الأسباب التي أدت الى وجود أزمة على مستوى التسيير المحلي في:

أ- تفشي ظاهرة الفساد

من اخطر ما يواجهه التسيير على مستوى الإدارة المحلية ، انتشار ظاهرة الفساد في مختلف مظاهره. والجزائر كغيرها من الدول النامية لا تخل من مظاهر الفساد على مستوى التنظيم الإداري اللامركزي، أين تتعدد أسباب انتشار الفساد على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر والتي يكمن تحديدها في :

- السعي وراء تحقيق مكاسب خاصة، فالدافع للحصول على الأموال والمناصب وغيرها من المكاسب المادية تعد أهم سبب يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد بكل مظاهره وخاصة المالي و الإداري على مستوى الإدارة المحلية .والأمثلة كثيرة في هذا السياق، كالصفقات المشبوهة التي يشترك فيها المسئولون المحليون ،واختلاس الأموال العامة و الرشوة وغيرها من الجرائم التي باتت قضايا الساعة على مستوى المحاكم .

- غياب الشفافية وانعدام روح المسؤولية : رغم وجود نصوص قانونية من أجل مكافحة الفساد وردع كل مظاهره المتمثلة في الرشوة،التلاعب بالأموال العمومية،التعسف في استخدام السلطة واستغلال النفوذ .إلا أن الرقابة الفعلية في النصوص القانونية شيء وفي الواقع شيء آخر .فالسلطة شرعت قوانين لمكافحة الفساد تتمثل في القانون رقم 01/06،المؤرخ في 2006/2/20،

المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.والأمر رقم 05/10، المؤرخ في 2010/08/26،المتتم لهذا القانون.لكن رغم ذلك تطلعنا الصحف بالعديد من قضايا الفساد الذي تعرفها الإدارة المحلية.

ب- تقليدية الإدارة :

تسعى الدولة الجزائرية إلى تطوير الإدارة وجعلها تسير في سياق المتغيرات والتطورات العالمية الحاصلة على مستوى الإدارة ،من خلال وانتهاج إستراتيجية تجعل من الإدارة المحلية إدارة تتميز بأسلوب العصرنة بحكم أنها أكثر احتكاكا بالمواطن المحلي والادرى بشؤونه واهتماماته .هذا من جهة ومن جهة ثانية لتحسين الخدمة العمومية وفقا لمبدأ الرشادة في التسيير.خاصة وأن المواطن الجزائري كثيرا ما عان من مشاكل البيروقراطية وكثرة الوثائق الإدارية واستهلاك للوقت والتكلفة والأخطاء التي تمس الوثائق الإدارية ،على مستوى مؤسسات الوحدات المحلية بما فيها البلدية ،الأمر الذي جعل من التغيير والانطلاق في بوادر المكتب الالكتروني أمرا ضروريا من أجل تقديم خدمة عمومية ذات جودة وبتكلفة أقل.هذا ما أدى إلى إدخال الإدارة الالكترونية إلى الإدارة المحلية. لكن هذا التطور لابد له من بيئة مهيأة يمثل العنصر البشري أحد ركائزها التي تقود إلى نجاح الإدارة الالكترونية على مستوى الإدارة المحلية، إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية أصبح أمرا تعاني منه أغلب الدول النامية [10]. والجزائر مثل غيرها من الدول النامية تواجه هذا المشكل على مستوى البلدية في ظل غياب المورد البشري المؤهل لتقديم خدمات عمومية ترقى لتطلعات المواطن،خاصة بعد تبني سياسة التوظيف القائمة على أساس عقود ما قبل التشغيل ليغلب الكم على النوع .بالإضافة إلى نقص الدورات التدريبية على كيفية استخدام تقنيات الإدارة الالكترونية. حيث احتلت الجزائر المرتبة 132 من مجموع 182 دولة في مؤشر رأس المال

البشري حول جاهزية الدول للحكومة الالكترونية حسب مؤشرات الأمم المتحدة [11]. إضافة إلى ضعف البنية التحتية ،والعديد من المشاكل التقنية.

ج- ضعف المشاركة المحلية:

تعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، التي تعد الطريق لتسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، ولكي تكون المشاركة فعالة،يجب أن يتوفر لدى الأفراد والجماعات فرص وافية ومتساوية على جدول أعمال السلطات المحلية[12] .وقد بات نموذج الإدارة التشاركية حقيقة مفروضة على واقع المنظمات إذا أرادت الانتصار في المجالات المختلفة.

عدم وجود اتصال مكثف مع الفاعلين المحلين في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي،فالمسؤول المحلي في الجزائر ليست لديه المرونة في العمل .مما يشكل فجوة بينه وبين متطلبات المجتمع المحلي .لذا فالإدارة المحلية تفتقد إلى فكرة العلاقات العامة وضرورتها في الإدارة المحلية.

د- انسداد المجالس المحلية:

إن المجالس الشعبية المحلية في الجزائر تعرف أزمة وصعوبات حالت بينها وبين تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، والمتمثلة في تحقيق التنمية المحلية في شتى المجالات .وترجع هذه الأزمة والمشكلات إلى وجود أنماط عديدة من الصراع والنزاع بها، وتحولت هذه المجالس من مجالات تعاونية لتحقيق التنمية المحلية، إلى مجالات لنشوب الصراعات والنزاعات لتحقيق التنمية الجماعية لطرف من أطراف العملية الصراعية، أو التنمية الفردية لأعضائها وتحقيق المصالح.

هـ - غياب الكفاءة وضعف القيادة المحلية:

تعتبر القيادة أهم معايير نجاح التسيير،لقيادة مصالح المواطن وتقدير احتياجاته من الخدمات العامة، فالقيادة تمثل العنصر الأساسي في النظام الإداري المحلي.وللقيادة المحلية عدة خصائص منها تمتعها بمقومات الإدارة وقيادة الشأن المحلي وقدرتها على الابتكار والإحاطة الشاملة بظروف واحتياجات إدارته المحلية، وتنفيذ البرامج المحلية، بالإضافة إلى القدرة في اتخاذ القرارات[13]. والقول أن القطاع العمومي في حاجة إلى ميزة تتمثل في وجود رجل إدارة فعال سواء كان منتخب أو معين ،ماهو إلا مرادف لضرورة وجود أشخاص قادرين على ترقية المتغيرات المؤسساتية لفائدة المواطنين .حيث أن نجاح أي سياسة تنموية على المستوى المحلي مرتبط بالكفاءات القيادية المحلية سواء منتخبة أو معينة ،التي تتمركز على مختلف مستويات تنفيذ القرار التنموي المحلي[14].لكن الواقع الملموس في الإدارات المحلية في الجزائر يعكس صورة سلبية للقيادات المحلية،وهذا الضعف راجع إلى عامل مهم ألا وهو غياب عنصر الكفاءة خاصة لدى المنتخبين المحلين، حيث نجد أن مختلف المنتخبين الذين سيتخذون القرار المحلي ويمثلون جميع السكان المحلين لا توجد لديهم شهادات عليا، بل أغلبهم يملكون مستوى متوسط ،فالكفاءة عنصر مهم في التسيير، على عكس المعينين نجد أن أغلبهم من خرجي المدرسة العليا للإدارة ،وهذا ما يخلق نوعا من الجدل في معايير انتقاء السياسي والإداري على مستوى الإدارة المحلية.ورغم أن الوزارة برمجت دورات تكوينية لفائدة المنتخبين المحلين حول مقاربات جديدة للديمقراطية التشاركية والحوكمة إلا أن هذه الدورات لم تقلل من مظاهر الفساد بكل مظاهره الذي نطلع عليها يوميا عبر القنوات الإخبارية حول الصفقات المشبوهة ونهب المال العام الذي يحصل على مستوى البلديات.

و- غياب العوامل الأخلاقية:

يعتبر أهم عامل فكل السلبيات الحاصلة على مستوى التسيير في الجماعات المحلية والإخفاقات في المشاريع التنموية ،وشيوع الفساد، والمتمثل في غياب الوازع الديني ،فالأمانة والصدق في العمل و الإتقان والمسؤولية مبادئ ركز عليها الإسلام في تعاليمه، فتدبير شؤون الأفراد لابد له من وجود الجانب الفني من كفاءة ومؤهلات علمية، كما لابد من وجود الأخلاق، فهي الوجه الأخر للتسيير والإدارة .

2- تأثير أزمة التسيير على التنمية المحلية في الجزائر:

تعد أزمة التسيير المحلي أكبر عائق يواجه التنمية المحلية، ويؤدي إلى فشل العديد من المشاريع التنموية على مستوى البلديات والولايات، رغم توفر الآليات التي تسمح بنجاح السياسات التنموية المحلية. لكن تبقى آلية التسيير غير الجيد أحد أهم الأسباب لفشل هذه المشاريع. وبالتالي التأثير على التنمية المحلية في جميع أبعادها.ويتضمن هذا العنوان الرئيسي العنوان الفرعي الأول تحت عنوان الانعكاسات السلبية في مجالات التنمية، والعنوان الفرعي الثاني بعنوان آلية الخروج من الأزمة.

2-1- الانعكاسات السلبية لأزمة التسيير على مجالات التنمية:

ينعكس التسيير السيئء والمشاكل الحاصلة على مستوى الادارات المحلية إلى فشل برامج التنمية المحلية المجالات التالية :

أ- في المجال الاقتصادي والمالي :

تعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلب أساسي لتقدم المجتمعات، وركيزة أساسية لأي تنمية كانت وطنية أو محلية. ومن خلال المشاكل الحاصلة على مستوى الجماعات المحلية والتي تم ربطها بسوء التسير ينجم عنها ضعف اقتصادي كبير نتيجة الفساد واختلاس الأموال مما يؤدي إلى عدم انجاز المشاريع الاقتصادية ،و حتى وفي حالة وجود أموال في خزينة البلدية ولكن عدم استغلالها استغلالا رشيدا في مشاريع تنموية بإمكانها تحفيز النشاط

الاقتصادي المحلي الذي تمتاز به المنطقة، وهذا بدوره ينعكس على عملية الاستثمار المحلي نتيجة عدم وجود قاعدة اقتصادية متينة، ومختلف البنى التحتية ،وتوفر التكنولوجيا المتمثلة في رقمنة البنوك، كل هذه العوامل تعد محفزا للمستثمر.إضافة إلى العجز المالي الذي تعاني منه الكثير من البلديات الجزائرية نتيجة عمليات الفساد، وكذلك سوء التسيير،والتي يجعلها دائما تلجأ إلى السلطة المركزية من اجل الحصول على الإعانات، وهذا كله ناجم عن سوء التسيير ،فالمسيرين المحلين ليس لديهم رؤية اقتصادية تمكنهم من تحقيق التنمية المحلية على المستوى الاقتصادي .

ب- في المجال الاجتماعي:

نتج عن سوء التسيير المحلي في الجزائر أثارا اجتماعية كبيرة تمثلت في : تدني الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، ضعف البنى التحتية التي تعبر عن الاحتياجات الضرورية للمواطن الجزائري على جميع المستويات التعليم ،الصحة ، النقل ..الخ.فالكثير من البلديات على المستوى الوطني لازالت تعاني من مشاكل عدم وجود المدارس في المناطق الريفية، وعدم توفير النقل المدرسي للتلاميذ، إضافة إلى غياب المراكز الصحية، عدم وصل بعض الأرياف بشبكات الغاز والانترنت والأمثلة كثيرة في هذا السياق .مما سبب مشكلة النزوح الريفي نحو المدن الحضرية.

ج- في المجال السياسي:

تتجسد آثاره في ضعف المشاركة السياسية للمواطن، فالتسيير المبني على الفساد والبيروقراطية جعل من المواطن أن يفقد الثقة في من يمثله محليا، أزمة ثقة حقيقة، نرى أن المواطن من خلالها يفضل طرح مشاكله على الوالي ،بالرغم من أن رئيس البلدية ابن منطقته والادرى بمشاكله. ناهيك عن المشاكل السياسية المتمثلة في انسداد المجالس المحلية والآثار السلبية الناجمة عنها وتأثيرها على مشاريع التنمية المحلية حيث يؤدي انسداد للمجالس الشعبية البلدية

والولائية إلى جمود محلي يعرقل من خلاله المشاريع التنموية المحلية. حيث تشير آخر الإحصائيات أن أكثر من 800 بلدية من بين 1541 على المستوى الوطني مجمّدة.

د - في المجال الإداري:

تعتبر التنمية الإدارية من أهم الآليات التي تستخدم لإصلاح الأجهزة الإدارية وتطويرها، وذلك لغايات تحقيق أهداف إدارة التنمية وتنفيذها على الوجه المطلوب. فهي تقوم بوظائفها من عمليات تطوير وتحديث وإصلاح في الأجهزة الحكومية كعمليات مخططة تسبق خطط التنمية. ،فهي الجهاز المسؤول عن النجاح الإداري لدى مختلف الأجهزة الحكومية قي تحقيق الأهداف السياسية،الاقتصادية والاجتماعية[15]. فعملية التنمية تحتاج إلى إدارة واعية ومسؤولة. لذا فسوء التسير على مستوى الجماعات المحلية ينتج عنه مظاهر سلبية في الإدارة وجعلها بعيدة عن مستوى الإدارة الحديثة، تتمثل في تفشي ظاهرة البيروقراطية على مستوى الإدارات المحلية ،الجمود في مختلف جوانب التنظيم والتسيير وفقا للمتطلبات المعاصرة. فالملاحظ أنه حتى في حالة تبني الإدارة الالكترونية على مستوى المصالح البلدية إلا أن هناك أخطاء إدارية تحدث وهذا ناتج كما قلنا عن عدم التدريب والتأهيل الكافي للموظفين المحلين . مما تجعل المواطن دائما مستاء من الخدمات المقدمة من طرف هذه الإدارة ،فالمستثمر مثلا في حالة وجود تعقيدات إدارية من أجل مشروعه يجعله يتخلى عن فكرة الاستثمار في تلك المنطقة، إضافة إلى تعطيل العديد من المشاريع التنموية تحت مبررات إدارية . كل هذا يرجع إلى سوء التسيير المحلي ومخلفاته الإدارية .

هـ - في المجال البيئي:

إن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات

الحاضر دون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم. وهذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي ضمن مخططاتها .لكن على مستوى الاداراة المحلية الجزائربة نجد غياب واضح لهذا البعد، والذي يرجع سببه بالدرجة الاولى إلى ضعف الكفاءات المدربة في مجال البيئة، ونقص في الخبرات الفنية،والدرسات العلمية، فإعداد مخططات التنمية على المستوى المحلي لا تحمل في طياتها أي مراعاة للبعد البيئي، وبالتالي التأثير على الموارد المحلية للأجيال القادمة. مما لابد من تحقيق التنمية المستدامة القائمة على مراعاة البعد البيئي في مخططات التنمية المحلية.

2-2- آليات مقترحة للخروج من الأزمة:

يتطلب تحقيق التنمية المحلية ،وتفعيل دور الإدارة المحلية مراعاة مجموعة من النقاط للخروج من أزمة التسيير التي تعيشها هذه الأخيرة والمتمثلة في :

أ- العمل الفعلي وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية :

من الضروري إشراك المواطنين المحليين في عملية التنمية المحلية، وجعلها قاعدة أساسية تبنى عليها جميع الخطط والسياسات التنموية. فالمواطن من خلال هذا يتولد لديه تفكير ايجابي نحو تحقيق الأفضل، وتوجهات الأفراد نحو المشاريع التي أقيمت في إقليمهم من خلال مشاركتهم، ينتج عنه استجابة قوية لمشاريع التنمية المحلية تكون دعما وليس عائقا أمام السياسة التنموية التي انتهجتها الإدارة المحلية. ومن خلال المشاركة يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية المحلية. فالمشاركة الفعالية للمجتمع المدني وللمواطن المحلي لا بد أن تكون دائما ثقافة راسخة على فكرة التشاركية في السياسات التنموية المحلية، وللأسف المنعدمة عند المواطن المحلي، فمثلا رغم أن قانون البلدية والولاية خول للمواطن حضور مداولات المجلس الشعبي البلدي والولائي ،إلا أن هذا الأخير لا يحضر أي مداولة، وهذا ما يعزز الرداءة أكثر بحكم أن المنتخبين المحلين لا يتعرضون للرقابة الشعبية .

ب- تفعيل الآليات القانونية وتكثيف الرقابة الشعبية :

من خلال التجسيد الفعلي للقوانين الخاصة بالرقابة الإدارية ، لردع كل محاولات الفساد على المستوى المحلي، والتماطل في إنجاز المشاريع، وتبذيذ المال العمومي المحلي، وسوء استغلال الوظائف، ولتنفعيل الرقابة أكثر لابد من إعطاء القضاء أكبر قدر من الاستقلالية. وإعطاء المواطن الحق في الرقابة الشعبية على مستوى إقليمه.

ج- تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص :

تندرج هذه الآلية ضمن الاتجاه الإصلاحي للمنظمات الحكومية الذي عرف بالتسيير العمومي الجديد والذي انطلق من بريطانيا نهاية الثمانينات وقد أثبتت هذه الآلية فعاليتها في العديد من الدول الأوربية بدءا من بريطانيا وصولا إلى دول أخرى عدة خاصة فرنسا التي احتلت أولى المراتب في أوربا من حيث عدد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد وضعي الإطار القانوني الذي ينظـم هذه العقود[16].

د- توفير وتعزيز القدرة الفنية والتسييرية للمنتخبين المحليين:

إن تعزيز القدرة الفنية للمنتخبين وتعزيز قدرتهم في عملية التخطيط للبرامج وتحديد الأولويات في المشاريع، والعمل على بناء ثقافة تنظيمية وجماعية تغلب عليها الكفاءة في اتخاذ القرارات الخاصة بالمشاريع التنموية ذات الأولوية. إضافة إلى تعزيز عنصر الكفاءة فالمستوى التعليمي والرؤية الاقتصادية للمسؤول المحلي والكفاءة الوظيفية علاقة شرطية إذا غاب المتغيرين الأوليين ينعكس ذلك سلبا على مشاريع التنمية المحلية.

هـ - الخصوصية المحلية:

تعد مراعاة الخصوصية المحلية أحد الركائز الأساسية لنجاح التنمية المحلية .فلكل منطقة خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضرورة تبني هذه

الخصوصية في خطط التنمية حتمية لابد من اللجوء إليها. فالنماذج التنموية الناجحة لم تحقق ذلك بعيدا عن محيطها.

ي- ضرورة تبني الحوكمة المحلية والتجسيد فعليا لمبادئها:

فالحوكمة من شأنها التقليل من ظاهرة الفساد وسوء التسيير الذي تعيشه الإدارة المحلية ،وإعادة تشكيل الأداء العام للسلطة والإدارة وفقا لمبادئ الحكم الراشد .

الخاتمة:

نخلص في نهاية هذه الدراسة المتمحورة حول الأزمة التي تعرفها الإدارة المحلية في الجزائر والممثلة في أزمة التسيير وأثرها على التنمية المحلية إلى أن :

- مشكلة التسيير لا يمكن التخلص منها في ظل الذهنية القائمة على المصلحة الشخصية دون إعطاء اعتبارات للمصلحة العامة.
- إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية، وضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحلين.
- سوء التسيير له أثار سلبية كبيرة لا تنعكس على المستوى الإداري فقط بل تأخذ أزمته أبعاد أخرى ، تأثر على التنمية المحلية بشكل كبير .

وكتوصيات للدراسة تم اقتراح ما يلي :

- تكثيف الدورات التكوينية للمنتخبين المحليين لرفع كفاءتهم التسييرية وقدرتهم على اتخاذ القرارات التنموية ذات الأولوية.

- المشاركة الفعلية في التنمية من خلال التوسع في مفهوم المشاركة السياسية ودور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تفعيل ما يسمى بدمقراطية الإدارة المحلية والتي أصبحت ضمن أولويات المجتمعات المدنية.
- تطوير العمل مع مراكز البحث و الاستعانة بالجامعات والخبراء من اجل البحث عن حلول وإيجاد آليات لتطوير الإدارة والتسيير .
- تعزيز الوعي الجماهيري حول الدور الكبير للمواطن في تنمية مجتمعه من خلال قيام الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والإعلام بدورات تحسيسية حول أهمية مشاركة المواطن في سياسات التنمية المحلية.ودوره الرقابي على مستوى الادارة المحلية ،فالرقابة الشعبية من أهم معايير مكافحة سوء التسيير .

التهميش :

[1]- أحمد الشرقاوي ،إدارة الأعمال :الوظائف والممارسات الوظيفية ،بيروت : (دار النهضة العربية) ،2000، ص 123.

[2]- المرجع نفسه ، ص 123.

[3] - الطيب ،محمد رفيق.مدخل للتسيير:أساسيات،وظائف،تقنيات:التسييروالتنظيم والمنشأة .الجزائر):ديوان االمطبوعات الجامعية) ، ص5.

[4]-محمد بدران، الإدارة المحلية،دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية،القاهرة: (دار النهضة العربية)،1986،ص 03.

[5]- فؤاد بن غضبان،التنمية المحلية ممارسات وفاعلون،عمان :(دار صفاء للنشر والتوزيع)،ط1 ،2015،ص 29.

[6] - رمزي ابراهيم،اقتصاديات التنمية،القاهرة:(د.د.ن)،1998،ص 19.

[7]- رابح عبد الله سرير ،"المجالس المنتخبة كأداة للتنمية المحلية"،مجلة الفكر،العدد السابع،الجزائر،جانفي 2014،ص 83.

[8] -Mokhtar Khaldi,le développement local Alger, Office des publications universitaires ,P 35.

[9]-عبد الرزاق محمد الدليمي،الإعلام والتنمية،عمان: (دار المسيرة للنشر والتوزيع)،ط2، 2016،ص 38.

[10]- بدر محمد السيد القزاز،الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري،الاسكندرية:(دار الفكر الجامعي) ،2016،ص 408.

[11]- عبد الله حاج سعيد،تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر،مجلة الإنسان والمجال،معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المركز الجامعي نور البشير بالبيض،العدد 02،أكتوبر 2015،ص 25.

[12] -بوحنية قوي،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية،عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،سنة 2015،ص 107.

[13]- ميلاد مفتاح الحراثي ،منظمات الإدارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجوارية، الإمارات ،لبنان : (دار الكتاب الجامعي)، ط01 ، 2015، ص 34.

[14]-جمال زيدان،إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع،الجزائر: (دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع) ،2014،ص162.

[15]-موسى اللوزي،التنمية الإدارية،عمان:(دار وائل للنشر)،2002،ص 28.

[16]- بن نعمان محمد،بوزيدة حميد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني ،العدد التاسع ،جامعة الوادي ، ص 182.

قائمة المراجع:

المؤلفات :

باللغة العربية:

1- أحمد الشرقاوي ،2000، ،إدارة الأعمال :الوظائف والممارسات الوظيفية ،بيروت ،دار النهضة العربية.

2- بدر محمد السيد القزاز،2016،الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري،الاسكندرية،دار الفكر الجامعي.

3- بوحنية قوي،2015،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية،عمان ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
4- جمال زيدان،2014،إدارة التنميةالمحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع،الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
5- رمزي ابراهيم،1998،اقتصاديات التنمية،القاهرة، د.د.ن.
6- فؤاد بن غضبان ،2015 ،التنمية المحلية ممارسات وفاعلون،ط1،عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
7- عبدالرزاق محمد الدليمي،2016،الإعلام والتنمية،ط2 ،عمان ،دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8-محمد بدران، 1986، الإدارة المحلية دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية،القاهرة،دار النهضة العربية.
9- محمد رفيق الطيب ،د ن ت، مدخل للتسيير:أساسيات،وظائف،تقنيات:التسيير والتنظيم والمنشأة،الجزائر،ديوان االمطبوعات الجامعية.
10- ميلاد مفتاح الحراثي، 2015،منظمات الإدارة المحلية وعلاقتها بالديمقراطية الجوارية، ط01 ،الإمارات ،لبنان دار الكتاب الجامعي.
11- موسى اللوزي،2002،التنمية الإدارية،عمان ،دار وائل للنشر.

باللغة الاجنبية :

1- Mokhta Khaldi,le développement local ,Alger, Office des publications universitaires.

المقالات :

1- رابح عبد الله سرير،جانفي2014،المجالس المنتخبةكأداةللتنمية المحلية،مجلة الفكر،العدد السابع،الجزائر،ص 83.
2- بن نعمان محمد،بوزيدة حميد، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني ،العدد التاسع ،جامعة الوادي ، 182.
3- عبد الله حاج سعيد، أكتوبر 2015،تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر،مجلة الإنسان والمجال،معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية ،المركز الجامعي نور البشير بالبيض،العدد 02، ص 25.